مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 23 /ايلول/2025
المجلد(6)- العدد(3)-الجزء(2) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

معدلات النمو السكاني واثره على الاقتصاد العراقي والمجتمع

م.د. نصر شامل سلمان
المركز الوطني للدراسات السكانية
والديموغرافية – جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني ، رأس المال البشري ، الهرم السكاني ، الفئات العمرية

الملخص:

ان معدلات النمو السكاني واحدة من العوامل البارزة التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والمجتمع العراقي. فيعني ذلك ان الزيادة السكانية السريعة تعكس ديناميكيات معينة داخل المجتمع، تشمل التغيرات في تركيبته الاجتماعية، ولاسيما التحولات في أسواق العمل، ونمط الاستهلاك في العراق، وما يرافق النمو السكاني مجموعة من التحديات والفرص التي تتطلب دراسة دقيقة من أجل فهم آثاره المتعددة. تاريخيًا، ويمكن ان يعطى تصور كامل عن معدلات النمو السكاني ، وما يترتب عليه من مجموعة من الضغوط على البنية التحتية والخدمات العامة. خصوصا لوحظ ان هناك تزايد كلما تقدمنا في الزمن في عدد السكان ولما لهذه الزيادة من متطلبات على جميع الأصعدة ومنها استثمارات ضخمة في مجالات التعليم والصحة والإسكان. ومع ذلك، فإن هذه التحديات تأتي أيضًا مع فرص اقتصادية قد تُحسن من الوضع الاجتماعي والاقتصادي. ان فئة الشباب تعد نسبة كبيرة بحسب الهرم السكاني لعام 2023 من السكان ، ويمكن أن يُشكلوا قوة عاملة نشطة قادرة على دعم وتحفيز الاقتصاد إذا تم استغلالها بشكل فعّال. لذلك، يتطلب الأمر من صناع السياسات إدراك تأثير النمو السكاني على مصادر الاقتصاد وتحسين التوظيف والوصول إلى الخدمات. نستخلص من نتائج البحث ان العراق امام تزايد سكاني ولابد من كيفية الحفاظ على الاقتصاد ودعمه من خلال الاهتمام بفئة الشباب والعمل على توفير فرص العمل على مستوى القطاعات كافة مما يضمن استدامة الاقتصاد والنهوض بالمجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وفق خطط مدروسة تشمل جميع وزارات الدولة العراقية ومن خلال هذه الخطط يتم توفير فرص وعيش كريم لفئات المجتمع من كبار وصغار السن .

المقدمة:

يمثل الانسان الثروة الحقيقية والأهم لتطور المجتمعات، فالإنسان هو غاية التنمية ومحورها، وهو في الوقت نفسه وسيلتها، لقد اصبح التحدي السكاني احد المشكلات التي تواجه التنمية البشرية بشكل عام، وفي العراق بشكل خاص، كونه يشوه التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفرص تحسين المؤشرات التنموية مستقبلاً، لعدم تناسب حجم السكان ومعدل نموه مع الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة والمحتملة حالياً وعلى المدى البعيد، مع الأخذ بنظر الاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق خلال السنوات الماضية التي أدت إلى حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية، الأمر الذي ادى إلى ان تصبح الموارد المتاحة عاجزة عن الوفاء بمتطلبات السكان الأساسية والاجتماعية والمعيشية والاقتصادية، إلا ان المتغيرات الديموغرافية تؤثر بشكل واضح على سوق العمل بسبب تغير حجم السكان ومعدل نموه وعبء الإعالة وفتوة السكان كذلك ما يتعلق بتكوين وبناء رأس المال البشري الذي يؤثر بقوة في سوق العمل، لذلك، أشارت خطط التنمية الوطنية المتعاقبة إلى أن قضية النمو السكاني تعد من أهم التحديات التي تواجه جهود التنمية في العراق، لأنها تفرز ضغطاً متزايداً على الموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤثر سلباً في الحياة المعيشية للمواطن.

مشكلة الدراسة:

ان النمو السكاني المتسارع يشكل تحديات متعددة تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد والمجتمع والبيئة والذي يؤدي الى استنزاف الموارد الطبيعية نتيجة زيادة الطلب على الغذاء، المياه، والطاقة، وهو ما يؤدي إلى صعوبة تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان، خاصة في الدول ذات الموارد المحدودة فضلاً عن ذلك، يعجز الاقتصاد في كثير من الأحيان عن استيعاب العدد المتزايد من السكان ضمن سوق العمل، مما يتسبب في ارتفاع معدلات البطالة، وعلى هذا الأساس يمكن ان تصاغ مشكلة البحث هل ان التزايد السكاني يؤثر على الاقتصاد العراقي ويولد ضغط كبير على الخدمات والبنى التحتية ويؤثر لاحقا على مستوى المعيشة ، ويمكن صياغة مشكلات ثانوية

1- إلى أي مدى يؤدي التزايد السكاني إلى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع فرص العمل المتاحة في السوق العراقية؟
2- هل يسهم النمو السكاني في زيادة الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية ويؤثر على كفاءتها وجودتها؟

3- ما مدى تأثير التزايد السكاني على البنى التحتية الحضرية والريفية، وقدرتها على تلبية احتياجات السكان؟

4- إلى أي مدى يسهم النمو السكاني في ارتفاع الطلب على السكن وما يرتبط به من زيادة في أسعار العقارات والإيجارات؟

5- هل يؤدي التزايد السكاني إلى تراجع مستويات المعيشة من خلال تفاقم نسب الفقر وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل؟

6- ما أثر التزايد السكاني على استهلاك الموارد الطبيعية (الماء، الطاقة، الغذاء) وإمكانية تحقيق الاستدامة في العراق؟

فرضية البحث

التزايد السكاني يسهم في استنزاف الموارد الطبيعية (الماء، الطاقة، الغذاء) ويؤثر على تحقيق التنمية المستدامة ويمكن ان تصاغ فرضية البحث إن التزايد السكاني في العراق يؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي، ويؤدي إلى ضغوط متزايدة على الخدمات العامة والبنى التحتية، الأمر الذي ينعكس على مستوى المعيشة للمواطنين. ويمكن صياغة الفرضيات الثانوية وكما يلي

1- هناك علاقة طردية بين التزايد السكاني وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض فرص العمل في العراق.

2- يؤدي النمو السكاني المتسارع إلى تراجع جودة الخدمات الصحية والتعليمية نتيجة الضغط الكبير على المؤسسات الخدمية.

3- التزايد السكاني يسهم في تدهور البنى التحتية وضعف قدرتها على تلبية احتياجات السكان المتزايدين.

4- يؤدي ارتفاع عدد السكان إلى زيادة الطلب على السكن وما يترتب عليه من ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات.

5- النمو السكاني يساهم في انخفاض مستوى المعيشة من خلال زيادة معدلات الفقر وتراجع متوسط دخل الفرد.

6- التزايد السكاني يسهم في استنزاف الموارد الطبيعية (الماء، الطاقة، الغذاء) ويؤثر على تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

1- تأثير النمو السكاني على الاقتصاد والخدمات الاجتماعية.

2- دراسة الهرم السكاني والتركيز على الفئات العمرية واثرها على الاقتصاد

3- صياغة سياسات لتجنب الأزمات الاقتصادية الناتجة عن زيادة عدد السكان.

4- تحليل العلاقة بين النمو السكاني والفقر.

مسوغات الدراسة:

1- دراسة تأثير زيادة عدد السكان على مؤشرات الاقتصاد مثل الناتج المحلي الإجمالي، العمالة، والموارد.

2- التحديات الاقتصادية المرتبطة بالنمو السكاني منها البطالة، ضعف الإنتاجية، وزيادة الضغط على الخدمات العامة.

3- طرح سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني والاقتصادي.

4- دراسة التأثير المتفاوت للنمو السكاني على المناطق المختلفة داخل حدود الدولة.

حدود الدراسة:

اختيرت حدود الدراسة العراق ويقع ما بين دائرتي عرض 5 َ 29 ْ – 22 َ 37 ْ شمالا وبين خطي طول 42 َ 38 ْ – 45 َ 48 ْ شرقا وكما في الخريطة (1) ويحده من الشمال تركيا ومن الشرق ايران ومن الغرب الأردن وسوريا اما الجنوب تحده المملكة العربية السعودية

خريطة (1) توضح موقع العراق

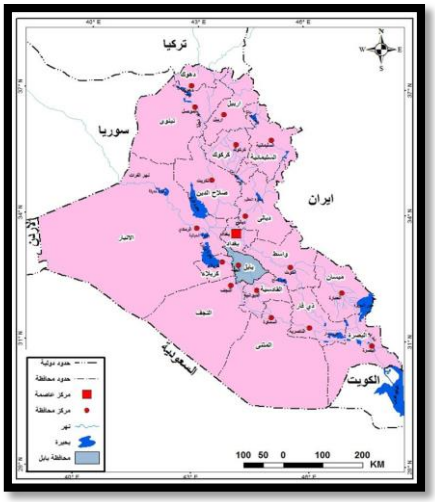

المصدر : حربية شيرزا عزيز ، اثر المناخ في زراعة وإنتاج محصولي الرقي والبطيخ في محافظة بابل ، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية ، العدد 16 ، 2023 ، ص 1357.

اولاً: النمو السكاني في العراق

اختلفت النظريات الاقتصادية في نظرتها للنمو السكاني فمنهم من يراه ذو آثر سلبي في الاقتصاد كونه يؤثر على الرفاهية الاقتصادية للأفراد ومن أشهر النظريات المؤيدة لتلك الحجة (نظرية مالثوس التشاؤمية) لنمو السكان والذي تطرق له بشكل جانبي في مقالته الخاصة بالسكان عام (1798) التي تناولت آثر الزيادة السكانية المستمرة في تقليل فرص الرفاه الاقتصادي والذي يسهم بشكل مباشر في تقليص الموارد المتاحة وعدم كفايتها في تلبية حاجات المجتمع ، ومن ثم بحثه الذي كان له الاثر البالغ في صياغة نظريته حول السكان عام (1803) التي تناولت اختلال التوازن بين نمو السكان ونمو الموارد المحلية لاسيما المواد الغذائية ، نتيجة محدودية الموارد المحلية بسبب ضعف الادخار الموجه للاستثمار القطاعي قياساً بتزايد أعداد السكان[1]، إذ طالما تعد الزيادة السكان عملية بيولوجية وليس لها علاقة بالنظم الاجتماعية السائدة ، لذا فأن النمو السكاني سيتزايد بمتوالية هندسية ، ومن ثم أعداد السكان ستتضاعف كل ربع قرن وتستمر بالزيادة الى ما لانهاية مالم تبرز موانع خارجية ، فيما تزداد المواد الغذائية بمتوالية عددية لعدم قدرة الارض على إنتاج الغذاء لخضوعها الى قانون الغلة الغذائية مما سيؤدي حتماً الى تناقص في الغذاء وتفشي البطالة والفقر وتوقع حدوث أزمة اقتصادية ومن ثم تراجع معدلات الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يؤدي الى ظهور الموانع الخارجية الإيجابية كالحروب والمجاعات والاوبئة والامراض كرد فعل من الطبيعة لأحداث هذا التناسب اذ لم يعمل الانسان بوعي للحد من تلك الزيادة السكانية ، أو استخدام الموانع السلبية الأكثر ضراوة كالحد من الزواج وكثرة الأنجاب[2] ، وما يعاب على نظريته، اهماله لجانبين مهمين: **الأول** دور التقنيات والأساليب الفنية في زيادة كميات الإنتاج بنفس كمية المدخلات، **والثاني** إمكانية استغلال المساحات الواسعة لتشمل استصلاح الأراضي الصحراوية الغير صالحة للاستخدام بما يؤدي الى مضاعفة الإنتاج الزراعي[3] ويخالفه بذلك الاقتصاديون الكلاسيك المعاصرون ومن أمثالهم جون ستيوارت مل وأخرون ، الذين يرون ان الزيادة السكانية لا تشكل عبء اقتصادي على أي بلد ، إذ يستندون الى العامل التقني والتكنولوجي كسبب في زيادة الإنتاج ومن ثم الحد من تناقص الموارد الطبيعية وقد بقيت النظريات الكلاسيكية محل انتقاد من قبل الاقتصاديين اللاحقيين نتيجة استنزاف النمو السكاني للموارد الطبيعية وأبرز من خالفهم الرأي ما جاء به الاقتصادي سولو في نموذجه الذي يربط بين نمو السكان والنمو الاقتصادي الذي يرى ان النمو السكاني المتسارع يؤدي الى تخفيض حجم الادخار والاستثمار[4] وهناك نظريات اقتصادية

خالفت ذلك حينما أثبتت أن النمو السكاني سبباً في تقدم البلدان وزيادة رفاهيتها لاسيما إذا ما تم استثمار رأس المال البشري بشكل يسهم في تعبئة الموارد الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة ، وتنطبق النظريات الاقتصادية على الواقع العراقي إذ أن أحدى مظاهر الاختلالات البنيوية التي يعانيها الاقتصاد العراقي هي مشكلة التضخم في أعداد السكان مقارنة بالموارد المحلية المستغلة ، إذ من الملاحظ أن هناك تزايداً في معدل نمو السكان بحدود (2,5-3,5%) والتي هي في الحدود الطبيعية قياساً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (مع النفط)[5]

الا أن التنبؤات تشير الى أن هذا المعدل لن يبقى على حاله متجاوزاً الوضع الطبيعي جراء اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي يشكل نسبة(50%)والتقلبات التي شهدتها أسعار النفط الخام بالسوق العالمية في السنة الاخيرة بسبب الركود العالمي وتوقف غالبية الأنشطة الاقتصادية على خلفية تفشي وباء كورونا المستجد بما يعني احتمالية تراجع معدل نمو الناتج على مدار السنوات القادمة ، فضلاً عن التزايد في أعداد السكان بحدود مليون نسمة سنوياً التي ستتجاوز معدلات نمو الناتج والذي سيؤدي الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج مما يؤثر بشكل كبير على بناء المجتمع وتقدمه[6]

ثانياً : تطور النمو السكاني و اثره على النمو الاقتصادي في العراق:

بلغ عدد سكان العراق عام ٢٠٢٢ وفق الاسقاطات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء (42,248,900) مليون نسمة [7]، اذ تطور حجم السكان منذ عقد الثمانينات إذ بلغ معدل النمو المركب للسكان (٢,٨٪) خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٢٢. ومن الجدير بالذكر هنا ان معدلات نمو السكان تعتمد على حصيلة التغير في معدلات الولادات ومعدلات الوفيات التي هي بدورها حصيلة تغير العوامل المؤثرة فيها إذ تشير البيانات المتوفرة ان معدل النمو خلال المدة (2010-٢٠٢٢) بلغ ٢٢ % وفي ظل افتراض بقاء معدل النمو الحالي للسكان عند (٢,٢) فإنه يتوقع ارتفاع عدد السكان في العراق ليصل إلى (٦٢,٤) مليون نسمة في عام (٢٠٤٠) أي خلال (١٨) عاماً تقريباً[8]، الأمر الذي يشير إلى استمرار خطورة المشكلة السكانية وتحدياتها المختلفة، وخاصة على مدى قدرة الحكومة على توفير خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والخدمات العامة الأخرى، فضلاً عن قدرة الحكومة على تصحيح مستوى عدم الاستقرار في سوق العمل من خلال تحسين مستويات الطلب على العمل[9]

وبذلك يمثل حجم السكان ومعدل نموه المرتفع، تحدياً رئيسياً أمام قدرة الاقتصاد العراقي عامة خاصة ان الاقتصاد العراقي يتأثر بأي تحديات خارجية وداخلية لاعتماده على صادرات النفط

من جهة فضلا عن تأثير سعر صرف الدولار الذي يؤثر على الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق خصوصا على مستوى القطاعات منها المصرفية والصناعية والزراعية والتجارية والعقارية والخدمية والقطاع العام والمواطنين وعلى القطاع السياحي والفندقي والقطاع التكنلوجي وباقي القطاعات الأخرى بشكل أساس[10]، في استيعاب الداخلين الجدد (العاطلين) - الذين تتزايد أعدادهم عاماً بعد آخر إلى سوق العمل ويزيد من تعقيد المشكلة، تدني مخرجات التعليم بكافة مستوياته وأنواعه، وكذلك عدم قدرة معدلات النمو الاقتصادي على توفير وخلق فرص عمل مولدة للدخل في ظل استمرار عدم الاستقرار في الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي[11] . من جهة أخرى يشير واقع التركيب العمري لسكان العراق إلى أن المجتمع العراقي مازال من المجتمعات التي تتصف بفتوة سكانها، إذ توجد حاليا نسبة عالية من الاطفال والفتوة والشباب بين السكان وان أكثر من(68%) من سكان العراق هم اليوم دون سن الثلاثين من العمر حسب التقديرات السكانية[12] فالهبة الديموغرافية فرصة نادرة، لكنها مؤقتة، وإذا لم يتم استثمارها بشكل استراتيجي ومدروس، فقد تتحول إلى أزمة تزيد من أعباء الاقتصاد العراقي وبتالي تنعكس بشكل سلبي على المجتمع، كما ان التركيب العمري للسكان يحدد حجم القوى العاملة المتاحة وتركيبها وتحدد في ضوئه اعباء الاعالة كما تتحدد على اساسه مستويات الانفاق والادخار وانماط الاستهلاك في المجتمع، حيث شهد التركيب العمري للسكان خلال العقود الثلاثة الماضية تغيراً كبيراً واهم ملامح هذا التغير زيادة نسبة السكان في سن العمل من (١٥-٦٤) سنة، اما السكان من الاطفال دون سن الثامنة عشر والتي تتراوح فان نسبتهم تصل (47%) من مجموع السكان لعام 2021 [13] .كما وتشير التقديرات إلى أن نسبة السكان في سن العمل والتي تتراوح أعمارهم ما بين سن (١٥-٦٤) تمثل (٥٦,٥%) من مجموع السكان ، في عام (٢٠٢٢) ان زيادة نسبة هذه الفئة من السكان تعني زيادة نسبة السكان النشطين اقتصاديا الذي سيساهمون في تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية عند ارتفاع معدلات التشغيل وانتاجية العاملين، اما الفئة السكانية التي تتراوح أعمارهم من (٦٥) فأكثر من السكان فان نسبتها كانت (٣,١%) وان معدل الاعالة العمرية لفئة صغار السن بأعمار اقل من (١٥) سنة بلغ (٧١,٧)[14] .اما معدل الاعالة العمرية لكبار السن بلغت (٥,٤%) وهذه الفئة مضافاً اليها فئة صغار السن تشكل فئة المعالين من السكان ومن ثم كلما انخفضت نسبة هذه الفئة انخفض معدل الإعالة والبالغ (٧٧,١) في عام (٢٠٢١). كما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى ارتفاع معدل العمر المتوقع للإناث إلى (٦،٧٦) سنة بينما للذكور (٧٢,٥) سنة لعام (٢٠٢٢) كما ان

المعدل العام بلغ (٧٤,٥) سنة ، ويتسم سكان العراق حالياً بانه أكثر شباباً وهناك حوالي (٦٥%) من هم دون سن التاسعة والعشرين مقابل (٥٤%) من السكان وفي نفس الفئة العمرية في البلدان العربية و (٤٨%) بالنسبة للبلدان النامية. تشير البيانات الاحصائية إلى ان عدد سكان العراق في الفئة العمرية (١٥-٢٩) سنة بلغ حوالي (11.58) مليون شاب وشابة في عام ٢٠٢٢[15] كما تشير البيانات الحالية ان ربع النساء وسدس الرجال في سن الخامسة والعشرين فما فوق لم يحصلوا على اي تعليم رسمي، ويبلغ معدل البطالة بين الشباب (١٤,٧) و (٢٨,٢) بين الاناث الشابات. اما فيما يتعلق بالتعليم فتشير البيانات ان معدل الالتحاق الصافي في التعليم الاعدادي يصل إلى (٣٨%) في عام ٢٠٢٢ وهذا يعني عدم حصول الكثير من الشباب والشابات على التعليم المناسب واكمال مراحل الدراسة وصولا إلى التعليم الجامعي الذي بقي معدل الالتحاق فيه متدنياً حيث ان معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الجامعي للذكور بلغ (٢١,٥) وللإناث بلغ (٢١,٢) والاجمالي بلغ (٢١,٣) لعام ٢٠٢٠[16]

ويتضح فيما تقدم ان للزيادة السكانية اثار سلبية وايجابية:

ان الزيادة السكانية، إذا لم تستثمر بالشكل الصحيح، يمكن أن تتحول من فرصة تنموية إلى عبء اقتصادي واجتماعي، خاصة في البلدان النامية لان هذه الدول غالبًا ما تكون لديها بنية تحتية ضعيفة، واقتصادات ريعية تعتمد على قطاعات تقليدية غير قادرة على استيعاب القوى العاملة المتزايدة .ففي حال تجاهل استثمار الزيادة السكانية، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، خصوصًا بين الشباب، مما يولد فجوة بين أعداد الباحثين عن عمل والفرص المتاحة، وهذا يؤدي بدوره إلى انتشار الفقر وتدهور مستوى المعيشة، حيث يعجز الأفراد عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يزيد من الضغوط على الموارد والخدمات العامة[17] .علاوة على ذلك، يؤدي العجز في استثمار الزيادة السكانية الى تفاقم التفاوت الاجتماعي ويزيد من احتمالية الاضطرابات السياسية، حيث يشعر الشباب بالتهميش وفقدان الأمل، كما قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة، سواء الداخلية نحو المدن أو الخارجية، مما يضعف التنمية المحلية ويزيد من الأعباء على المناطق الحضرية. كما يهدر عدم استثمار الزيادة السكانية فرصة زيادة الإنتاج والنمو فالقوى العاملة غير المدربة أو العاطلة تصبح عبئًا بدلًا من أن تكون محركًا للنمو، فإذا تم توجيه الاستثمار نحو التعليم، والتدريب المهني، وخلق بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال، فإن الزيادة السكانية يمكن أن تتحول إلى ما يعرف بـ"الهبة الديموغرافية"، التي تُسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز رفاهية المجتمع[18] .لذلك، يتطلب التعامل مع الزيادة

السكانية اعتماد نهج يركز على التنمية البشرية المستدامة ، التي تدمج بين سياسات التعليم الموجه، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، واستغلال التطور التكنلوجي لتطوير مهارات رأس المال البشري، لضمان تحول الفائض الديموغرافي إلى محرك اقتصادي يساهم في تحقيق نمو شامل ومستدام ،ويمكن توضيح ايجابيات وسلبيات النمو السكاني على الاقتصاد من خلال الجدول (1)

جدول (1) ايجابيات وسلبيات الزيادة السكانية على الاقتصاد

ت	ايجابيات النمو السكاني	سلبيات النمو السكاني
1	توفير ايدي عاملة تدعم الانتاج	استنزاف الموارد الطبيعية
2	ارتفاع الطلب على السلع والخدمات مما يعزز الانتاج	بطالة مرتفعة بسبب نقص الموارد
3	جذب الاستثمارات للنهوض بالبنى التحتية	التدهور البيئي وزيادة التلوث
4	توسيع القاعدة الضريبية مع زيادة عدد السكان العاملين	زيادة الفجوة بين الفئات الفقيرة والغنية

ثالثاً : التوقعات المستقبلية للنمو السكاني و اثره على اقتصاد العراق

لا بد من خلال ما تقدم في بداية البحث ان واقع النمو المتزايد للسكان سيكون له الاثر السلبي على اقتصاد العراق في حال عدم وضع خطط واقعية تحاكي واقع التزايد السكاني في المستقبل ويمكن استقراء المستقبل من خلال الجدول (2)

جدول (2) مستقبل النمو السكاني واثره على اقتصاد العراق

السنة	عدد السكان المتوقع	التحديات المحتملة	الفرص المحتملة
2030	53 – 55 مليونًا	بطالة عالية – ضغط على المياه والكهرباء	نمو سوق الاستهلاك – طاقة بشرية ضخمة
2040	63 – 66 مليونًا	أزمة إسكان وتعليم – ضعف الأمن الغذائي	إمكانية تطوير قطاعات خدمية وإنتاجية
2050	72 – 75 مليونًا	خطر الانفجار السكاني – تآكل البنى التحتية	إمكانية أن يكون العراق سوقًا كبيرة ويد عاملة شابة

المصدر: World Population Prospects 2024, Summary of Results, United Nations, New York, 2024

ان الزيادة السكانية تعد سلاحًا ذو حدين فيما يتعلق بالاقتصاد من جهة، توفر الزيادة السكانية قوة عمل ضخمة يمكن أن تسهم في دفع عجلة الإنتاج والنمو الاقتصادي إذا تم استغلالها بشكل فعال من خلال تحسين التعليم، والرعاية الصحية، وتوفير فرص العمل، ومن جهة

أخرى، قد تشكل الزيادة السكانية عبئا اقتصاديًا كبيرًا إذا لم تدار بشكل صحيح، حيث تؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد والخدمات الأساسية مثل الغذاء، والمياه، والطاقة، مما قد يتسبب في ارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم الفقر، وتدهور جودة الحياة.

لذا تعتبر السياسات السكانية جزءًا لا يتجزأ من خطط التنمية المستدامة، التي تعمل تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري كعامل إنتاجي، إلى جانب تبني استراتيجيات التنمية الشاملة، وبذلك يمكن تحويل تحديات الزيادة السكانية إلى فرص لتحقيق الازدهار الاقتصادي والتنمية لبناء المجتمعات المستدامة.

الخاتمة و الاستنتاجات:

1- تأثير الزيادة السكانية يختلف بين المناطق، في الدول ذات الاقتصادات النامية، فقد تكون الزيادة السكانية عبئا بسبب ضعف البنية التحتية، بينما في الدول المتقدمة التي تعاني من شيخوخة السكان، قد تكون الزيادة السكانية فرصة لتجديد القوى العاملة.

2- تحول هيكلي في الاقتصاد فمع زيادة عدد السكان، يمكن أن يتحول الاقتصاد من الزراعة إلى التصنيع بسبب الحاجة لتوفير وظائف أكثر لاستيعاب الايدي العاملة الداخلة الى سوق العمل.

3- ارتفاع معدلات التضخم اذ ان زيادة الطلب على السلع والخدمات نتيجة للزيادة السكانية قد تؤدي إلى تضخم اقتصادي، خاصة إذا لم يواكب الإنتاج المحلي هذا الطلب.

4- التأثير على الاستثمار اذ يمكن أن تساهم الزيادة السكانية في جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات ذات العلاقة بالسوق الاستهلاكية، مثل العقارات، والمواد الغذائية، والتعليم ولكن، إذا لم تدار بشكل جيد، قد تقلص الثقة في بيئة الاستثمار.

5- تفاقم عدم المساواة إذا لم توزع الموارد والفرص الاقتصادية بالتساوي، قد يؤدي النمو السكاني إلى اتساع فجوة الدخل بين الطبقات الاجتماعية وكذلك بين الريف والحضر وما بين المحافظات.

6- تسبب الزيادة السكانية في الهجرة الداخلية والدولية فقد تؤدي إلى نزوح السكان إلى مدن أكبر أو دول أخرى بحثًا عن فرص اقتصادية، مما قد يؤدي إلى اختلالات في التوزيع السكاني والإمكانات الاقتصادية.

6- إذا لم ترافق الزيادة السكانية سياسات تشجع على الاستدامة، قد تتدهور الموارد الطبيعية بشكل أسرع، مما يؤثر على الاقتصاد والموارد الطبيعية على المدى البعيد.

المقترحات:

1- تعزيز التوعية بأهمية التخطيط الأسري واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، من خلال حملات توعية مكثفة تستهدف المجتمعات ذات معدلات الخصوبة العالية.

2- الاستثمار في تعليم الفتيات بشكل خاص، حيث يرتبط التعليم بوضوح بانخفاض معدلات الخصوبة وزيادة الفرص الاقتصادية.

3- ضمان وصول التعليم إلى جميع الفئات العمرية لتأهيل الأفراد لدخول سوق العمل والمساهمة في تطوير الاقتصاد.

4- الاستثمار في الصناعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة لاستثمار الاعداد الكبيرة من السكان النشطين اقتصاديًا مع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشجيع ريادة الأعمال وتوفير فرص عمل جديدة تناسب التحول الرقمي.

5- توسيع شبكات النقل، الإسكان، والمرافق العامة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة وتعزيز الخدمات الصحية لخفض معدلات الوفيات وتحسين جودة الحياة.

17- تنمية المناطق الريفية لتقليل الفجوة بين الريف والحضر للحد من الهجرة الداخلية الضاغطة على المدن.

17- تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية من خلال تطوير قطاعات التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة.

17- دمج مبادئ الاستدامة في سياسات التخطيط والتنمية والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة لتعزيز التعاون بين الدول النامية والمتقدمة لتبادل الموارد والخبرات في مجال إدارة النمو السكاني.

9- تعزيز التعليم والتوعية السكانية من خلال توفير برامج تعليمية شاملة حول التخطيط الأسري وأهمية الموازنة بين عدد السكان والموارد المتاحة مع تعزيز دور الإعلام في نشر الوعي حول النمو السكاني وتأثيره على التنمية.

10- تحسين إدارة الموارد من خلال تطوير البنية التحتية لتلبية احتياجات السكان المتزايدين، مثل المياه، الغذاء، الطاقة، والمساكن والاستثمار في الزراعة الذكية والتكنولوجيا لضمان الأمن الغذائي.

11- تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة ويتم ذلك من خلال التركيز على التكنولوجيا، والاعتماد على التدريب المهنيTVETلتوفير فرص عمل لعدد السكان المتزايد مع الاستثمار في ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

12- التخطيط العمراني المستدام ويتم ذلك من خلال تصميم مدن ذكية ومستدامة قادرة على استيعاب السكان المتزايدين مع تقليل الأثر البيئي.

الهوامش:

---

[1] احمد فؤاد ابراهيم، الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني بمحافظة المينا دراسة في جغرافية السكان، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، المجلد2، العدد2، مصر،2013،ص13.

[2] خالد علي العجيلي المحجوبي، السكان والتغيرات الديمغرافية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية، مجلة المالية والاسواق، المجلد4، العدد1،الجزائر،2022،ص112.

[3] فاطمة الزهراء قندور، اشكالية النمو السكاني واثراها على التنمية الاقتصادية، مجلة الابداع، المجلد9، العدد1، جامعة البليدة2، الجزائر، 2019،ص.ص469-483.

[4] توماس كين، وارثر هوبت، دليل السكان، مكتب مرجع السكان، الولايات المتحدة الامريكية،1980،ص36.

[5] حازم داود سالم، التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في العراق للمدة(1977-2007)، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد98، بدون سنة طباعة، ص319.

[6] حازم داود سالم، التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في العراق للمدة(1977-2007)، مصدر سابق ،ص321.

[7] https://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=174&jsn_setmobile=

[8] الامم المتحدة والبنك الدولي، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، اكتوبر 2023،ص17.

[9] احمد حسن، ميس الجبوري، التحديات الانسانية في ازمة النزوح في العراق، مركز سيسفاير لحقوق المدنين، 2016، ص23.

[10] بان حسن احمد ، تقييم السياسات العامة في العراق (سياسة رفع سعر الدولار عام 2021 انموذجا) ، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية ، العدد 17 ، 2024 ، ص 1728-1729.

[11] باسم علي خريسان، العراق في مؤشرات مدركات الفساد العالمي2021، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق،2022،ص9.

[12] وزارة التخطيط، ملخص نتائج مسح القوى العاملة في العراق،2021.

[13] الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية ، المجلس الأعلى للسكان ، 2023 ، ص 16.

[14] الاسقاطات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٠ و ٢٠٢٢

[15] الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية ، المجلس الأعلى للسكان ، 2023 ، ص 18 .

[16] وزارة التخطيط، دراسة سوق العمل في العراق: الاحتياجات والاستراتيجيات خلال العقدين القادمين، بغداد،2023،ص20.

[17] كمال البصري، المواطنة الصالحة والمشكلة الاقتصادية، معهد التقدم للسياسات الانمائية،2008، ص2.

[18] الاسكوا، الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية في المجتمع العربي،2020.

المصادر:

1-ابراهيم احمد فؤاد ، الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني بمحافظة المينا دراسة في جغرافية السكان، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، المجلد2، العدد2،2013، مصر.

2-الاسقاطات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٠ و ٢٠٢٢

3- الاسكوا، الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية في المجتمع العربي،2020.

4- الامم المتحدة والبنك الدولي، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق، اكتوبر 2023.

5- البصري كمال ، المواطنة الصالحة والمشكلة الاقتصادية، معهد التقدم للسياسات الانمائية،2008.

6-بان حسن احمد ، تقييم السياسات العامة في العراق (سياسة رفع سعر الدولار عام 2021 انموذجا) ، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية ، العدد 17 ، 2024 .

7-حسن احمد ، ميس الجبوري، التحديات الانسانية في ازمة النزوح في العراق، مركز سيسفاير لحقوق المدنين، 2016.

8-حربية شيرزا عزيز ، اثر المناخ في زراعة وإنتاج محصولي الرقي والبطيخ في محافظة بابل ، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية ، العدد 16 ، 2023 .

9- خريسان باسم علي ، العراق في مؤشرات مدركات الفساد العالمي2021، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق،2022.

10- سالم حازم داود ، التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في العراق للمدة(1977-2007)، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد98، بدون سنة طباعة.

11- قندور فاطمة الزهراء ، اشكالية النمو السكاني واثراها على التنمية الاقتصادية، مجلة الابداع، المجلد9، العدد1، جامعة البليدة2019،2، الجزائر.

12- كين توماس ، وارثر هوبت، دليل السكان، مكتب مرجع السكان، الولايات المتحدة الامريكية،1980.

13- المحجوبي خالد علي العجيلي ، السكان والتغيرات الديمغرافية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية، مجلة المالية والأسواق، المجلد4، العدد2022،1،الجزائر.

14- الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية.

15- وزارة التخطيط، دراسة سوق العمل في العراق: الاحتياجات والاستراتيجيات خلال العقدين القادمين، بغداد،2023.

16- وزارة التخطيط، ملخص نتائج مسح القوى العاملة في العراق،2021.

17- World Population Prospects 2024, Summary of Results, United Nations, New York, 2024

Population Growth Rates and Their Impact on the Iraqi Economy and Society

Dr. Nassr Shamil Salman
National Center for Population and
Demographic Studies - University of Baghdad
nssr_q@uobaghdad.edu.iq

Keywords: Population growth, human capital, population pyramid, age groups

Summary:

Population growth rates are one of the most significant factors that significantly influence the Iraqi economy and society. This means that rapid population growth reflects certain dynamics within society, including changes in its social structure, particularly shifts in labor markets and consumption patterns in Iraq. Population growth also presents a set of challenges and opportunities that require careful study to understand their multiple impacts. Historically, this can provide a comprehensive picture of population growth rates. And the resulting set of pressures on infrastructure and public services. It has been observed that population growth continues to increase with age, and this increase requires significant investments in education, health, and housing. However, these challenges also bring economic opportunities that could improve socioeconomic conditions. Youth represent a significant proportion of the population, according to the 2023 population pyramid, and they could constitute an active workforce capable of supporting and stimulating the economy if utilized effectively. Therefore, policymakers must recognize the impact of population growth on economic resources, improve employment, and access to services. We conclude from the

research results that Iraq is facing a population increase and it is necessary to find a way to preserve and support the economy by paying attention to the youth category and working to provide job opportunities in all sectors, which ensures the sustainability of the economy, the advancement of society and the achievement of economic prosperity according to well-thought-out plans that include all Iraqi state ministries. Through these plans, opportunities and a decent living are provided for all segments of society, from the elderly to the young